

المواطنة كأساس دولي في ترسيخ فكرة الديمقراطية لقيام المجتمع المدني

مالك شليح توفيق

أن الديمقراطية هي نظام يتم التوصل فيه إلى القرارات الجماعية الملزمة لجماعة ما عن طريق ضمان حق أفرادها في المشاركة الفعالة بشكل مباشر في اتخاذ القرارات الملزمة لهم⁽⁴⁾.

مفهوم المواطنة

المواطنة انتماء يتعمق لدى الفرد عندما يكون فعالاً في مجتمعه و بين جيرانه أفراد مجتمعه لذلك المواطنة تشكل التاريخ المشترك و المعتقدات و المشاعر وقد ظهر هذا المفهوم أولاً عند اليونانيين كمفهوم متزامن مع الديمقراطية ورغم أنها لم تقم بتغطية كل الجوانب إلا أنها نجحت في تحقيق المساواة و على حساب أن المواطنة تجسيد واقعي للديمقراطية وقد تعددت المفاهيم عن المواطنة عند العديد من المفكرين فميكافيلي يؤكد على صلاحية الحكم الديمقراطي باعتباره النظام الوحيد الذي تتجسد فيه المواطنة و لا بد على المواطنين الاشتراك في الحكم حيث يرى ميكافيلي أن تحقيق المواطنة من خلال تقديم الفرد الكثير من العمل الصالح العام. وسوسيولوجيا فان المواطنة تعتبر الوسيلة التي تساعد الفرد على اكتساب المكانة الاجتماعية و الشرط الأول حتى يصبح الفرد معترفاً به كفاعل في الحياة الاجتماعية وقد تطرق أرسطو إلى مفهوم المواطنة باعتبارها طريقة من طرق فهم العلاقة بين المدينة و نظام الحكم فالمواطن حسبه هو الفرد المولود من أب و أم مواطنين .

مفهوم الديمقراطية

لقد اختلفت مفاهيم الديمقراطية من مفكر ومن تيار لآخر ولكن اتفقت غالبيتها على ان الديمقراطية هي حكم الشعب. يقول علي خليفة الكواري "تمكنت الديمقراطية المعاصرة من خلال تحرير نفسها من صفة الجمود ونفي شبهة العقيدة أن تصبح منهجا علميا وواقعيا يأخذ عقائد وقيم المجتمعات المختلفة في الاعتبار ويراعي مرحلة الممارسة الديمقراطية و النتائج المطلوب تحقيقها في نظام الحكم الديمقراطي. إن الديمقراطية المعاصرة تبتدع الحلول و تكيف المؤسسات دون إخلال بالمبادئ الديمقراطية أو تعطيل المؤسسات الدستورية التي لا تقييم للممارسة الديمقراطية قائمة دون مراعاتها و العمل بها"⁽¹⁾ فالديمقراطية بهذا المفهوم أصبحت أساس قيام الأمم والدول. ولكن لتحديد مفهوم الديمقراطية المعاصرة ينبغي العودة إلى الأصل والجدور فما هي الديمقراطية و كيف تشكل مفهومها في الحاضر؟

ظهرت الديمقراطية في أول الأمر في أثينا المدينة الدولة و يرى بريكليس "أن الديمقراطية في أثينا هي مثال يحتذى"⁽²⁾ حيث كانت الديمقراطية الأثينية تتميز بان الجمعية الشعبية فيها كانت تضم كل المواطنين وقد اعتبر أرسطو الديمقراطية هي حكومة الحرية لأن مبدأ الحكومة الديمقراطية عنده هو الحرية فالحرية هي الغرض الثابت لكل ديمقراطية.⁽³⁾ ويرى دال

كما عمل فلاسفة عصر التنوير على الدعوة إلى الحكم بالقانون والمساواة أمامه ونشر فكرة العقد الاجتماعي والحكم الدستوري واعتبروا أن حقوق الإنسان هي حقوق طبيعية في المساواة والملكية.

وأن المواطنة حق للجميع⁽⁵⁾ وقد كان للثورة الفرنسية الفضل في جعل المواطنة حقا سياسيا وقانونيا⁽⁶⁾ وقد اعتبر دال أن مبدأ المشاركة لمبدأ رئيسي للعملية الديمقراطية ويكون فيها المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات ومن خلالها يستطيع الفرد المشاركة في الحكم وارتبط مفهوم المواطنة عنده بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية وحق المشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة فعلا عن المساواة أمام القانون.

وقد حدد بيار بورديو المواطنة من خلال الأفراد وتمتعهم بحق السيادة وهي أسلوب يقتضي وجود إقرار بمبادئ وتوظيف آليات تعمق تطبيقه على أرض الواقع،⁽⁷⁾ ولذلك المواطنة عنده هي المشاركة في السيادة وعموما فإن المواطنة هي مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي ومجتمع سياسي (الدولة) من خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية وتتحده هذه العلاقة بين الأشخاص ودولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة⁽⁸⁾

مفهوم المجتمع المدني

يمكن تحديد مفهوم المجتمع المدني في إطار الفكر الغربي والفكر العربي وقد استعملت عبارة المجتمع المدني في الفكر العربي من وقت النهضة إلى القرن 18 وذلك للتعبير عن المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد

اجتماعي وحد بين الأفراد وافرز الدولة⁽⁹⁾ لذلك عبر هذا المفهوم لمدة طويلة عن المجتمع والدولة معا وعلى هذا الأساس فإن المجتمع المدني هو مجتمع خرج من حالة الفطرة الطبيعية إلى الحالة المدنية المنظمة تحت هيئة سياسية مبنية على أساس التعاقد بين الحاكم والمحكومين وفق ما اقر به فلاسفة العقد الاجتماعي وتكون العلاقات داخل المجتمع المدني قائمة على أساس الحرية والمواطنة حيث الكل داخلها متساوي وحر ولكن نظرية العقد الاجتماعي حاولت إلغاء المفاهيم القديمة القائمة على الحكم بالحق الإلهي وقد اختلف المفهوم في الفكر الغربي الحديث إذ اعتبره هيغل مجتمع الحاجة والأنانية لأنه يخدم في إطاره أفراد المصلحة الخاصة لذلك ينبغي مراقبته دائما من طرف الدولة ونال هذا المفهوم الهيجلي اهتماما كبيرا من طرف منظري الديمقراطية المعاصرين ولكن بالمقابل وجه ماركس نقدا كبيرا على أساس الواقعية المادية للأفراد خلال مرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج.

لذلك فالمجتمع المدني مرتبط عند ماركس بالصراع الطبقي المقترن بالبنية التحتية ولذا لم يجد هذا المفهوم في فكر قرامشي قبولا كبيرا لأنه بالمقابل ربطه بالبنية الفوقية بل هو مجال للتنافس الإيديولوجي أي فضاء لتكوين الإيديولوجيات المختلفة وبذلك وانطلاقا مما سبق فإن كل الذين تحدثوا عن المجتمع المدني في الحقيقة اشتركوا في عدة عناصر المجتمع المدني يدخله الأفراد طواعية هو اختياري وليس إجباري وذلك إيمان منهم بقدرته على حماية مصالحهم. ان المجتمع المدني يشمل عناصر متنوعة ، مؤسسات إنتاجية وطبقات اجتماعية

ومؤسسات دينية وتعليمية و النقابات العمالية والأحزاب السياسية و النوادي وغيرها من المؤسسات والتشكيلات الاجتماعية. إن وجود الدولة ضروري في استقرار المجتمع المدني وقيامه بوظائفه لأن المجتمع المدني ليس شرط وجوده الدولة الديمقراطية ولكن دولة مطلقة السلطة تؤدي مهامها وفق قواعد عقلانية ولذلك تتمتع مؤسسات المجتمع المدني باستقلالية نسبية عن الدولة ماليا وإداريا وتنظيميا.

وإذا كان مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي قد أخذ عدة تصورات ففي الفكر العربي المعاصر يأخذ اتجاهين من حيث البنية و المضمون فمن حيث البنية يعرف المجتمع المدني انه "مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي و النظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى"⁽¹⁰⁾ وعلى أساس هذا المفهوم فإن المجتمع المدني المرتبطة بالدولة و الخارجة عن العائلة كما انه يعرف بانه "مجمل التنظيمات غير الارثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة الصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها"⁽¹¹⁾ وبذلك يشكل المفهوم كل التنظيمات غير الحكومية التي تعمل على أساس خدمة المصالح المشتركة بين مجمل أعضائها كما إن المجتمع المدني يمثل علاقات منتظمة بين أفراد ينتظمون تحت نظام قائم على أساس الديمقراطية وعموما فإن المجتمع المدني هو تنظيمات ومؤسسات تحمل قيما سلوكية في إطار هذه المؤسسات والتنظيمات على تحقيق مصالح أعضائها المادية والمعنوية وتقوم بحمايتها في اطار سلوك حضاري سلمي

وذلك من خلال قيم المجتمع المدني وهي الاحترام و التسامح و التعاون والتكافل والتنافس الشريف والصراع السلمي.

ومن خلال تحديد المفاهيم يمكن الإجابة على السؤال المطروح كيف تضمن المواطنة الديمقراطية وتعمل على ترسيخ مبادئها وقيام المجتمع المدني ؟

والإجابة على هذا السؤال تقتضي توضيح العلاقة بين المفاهيم الثلاث المواطنة الديمقراطية و المجتمع المدني.

أن مفهوم المواطنة الحقيقي كما ظهر عند اليونان كان يضمن الحد الأدنى من المشاركة السياسية و النظام الديمقراطي الأثيني عمل على تحقيق ذلك وقد ربط أرسطو بين مفهوم المواطنة ومفهوم الديمقراطية "ان سمة الميزة للمواطن الحق على الوجه الاتم انما هي التمتع بوظائف القاضي والحاكم رغم ان وظائف الحكم يمكن ان تكون مؤقتة بحيث لا يشغلها الفرد بعينه مرتين أبدا محدودة تبعا لأي شكل آخر وقارة تكون عامة وبلا حدود كوظائف القاضي وعضو الجمعية العمومية"⁽¹²⁾ والدفاع عن حقوقه و حقوق الآخرين⁽¹³⁾ فالمواطنة تجسيد الديمقراطية و الديمقراطية تفتح المجال لممارسة قيم المواطنة وذلك حتى يتمكن المواطن من ممارسة حرياته و المطالبة بحقوقه و المساواة بينه وبين غيره لذلك العلاقة بين الديمقراطية و المواطنة حسب جون باتريك هي علاقة وطيدة ويمكن القول أنها علاقة جدلية دياكتيكية لا يمكن فهم عملية دون أخرى ولا يمكن للمجتمع أن يتطور بدون هذه العلاقة و الديمقراطية المعاصرة تسمح للمواطنة بان تمثل أساس لعملية الاندماج الوطني ي بناء دولة وطنية حديثة

ويعود الفضل للمواطنة في إرساء ساس الحكم الديمقراطي لأن الفرد لم يعد مجرد موجود داخل رعية بل هو مواطن يتحدد كيانه بمجموعة من الحقوق هي التي تمثل الديمقراطية هذه الحقوق التي تسمح باختيار الحاكم واتخاذ القرارات وإنشاء الأحزاب و النقابات والجمعيات وبالتالي تكوين المجتمع المدني فالمواطنة تسمح بتكوين ما يسمى بالمجتمع المدني وتعطيه مصداقيته وكل ذلك في إطار الديمقراطية التي تعتبر مبدأ لممارسة الإنسان لحقوق المواطنة وإذا كانت هذه علاقة المواطنة بالديمقراطية فان هذا لا يخفي دورها في تكوين المجتمع المدني كما سبق ذكره آنفا لأن المجتمع المدني موقعه يشير الى الوسيط بين مؤسسات السلطة وبقية المجتمع وباعتبار ان المجتمع المدني هو المجتمع الذي يشارك فيه المواطنون في صنع القرارات ذلك لانه ميدانا للممارسة الحرة للديمقراطية وبالتالي تتجسد قدرة المجتمع المدني على إحياء الحياة العامة وبالتالي تتحدد فكرة المواطنة من خلال المجمع المدني لأن حق تكوين النقابات و الأحزاب وغيرها من المؤسسات المدنية يعود فيه الفضل إلى مبدأ المواطنة التي سمحت للأفراد بممارسة هذه الحقوق والتي أقرتها الديمقراطية وبذلك تساهم المواطنة في القيام المجتمع المدني من خلال ترسيخ مبادئ الديمقراطية.

وبذلك رأى ان المواطن في ظل الديمقراطية هو"ذلك الفرد الذي يمكن أن يكون له في الجمعية العمومية وفي المحكمة صوت في المداولة أيا كان مع ذلك شكل الدولة التي هو عضو فيها

»(14)

وفي الحقيقة اعتبر أرسطو المواطنة تعمل على تحقيق الديمقراطية والعكس صحيح لأن المواطنة بمفهومها الدقيق تضمن الحريات و الحقوق لأصحابها في إطار علاقة بين الفرد والدولة محكومة بمجموعة من القوانين من بين هذه الحقوق حق الانتخاب وتولي المناصب العامة وبالتالي فان صفة المواطنة هي التي تمكن الفرد من ممارسة هذه الحقوق وبالتالي من تحقيق الديمقراطية داخل مجتمعه كما ان الديمقراطية تعمل على تحقيق المواطنة من خلال كونها تسمح لأفراد في المجتمع الواحد بممارسة حقوقهم بصفة متساوية إذ يمكن للفرد التمتع بحق مواطن في ظل النظام الديمقراطي. بذلك فالمواطنة في الدولة الديمقراطية يتطلب وجودها إقرار مبادئ والتزام بمؤسسات وتوظيف أدوات واليات تضمن تطبيقه على ارض الواقع هذه المؤسسات هي التي تكون مفهوم المجتمع المدني . والملاحظ من أسس الديمقراطية إنها تركز على المشاركة في الحكم والمساواة بين جميع المواطنين هذا إن المشاركة لا تكون إلا من خلال العملية الديمقراطية لأن هذه المشاركة تكون فعالة عندما يتمكن المواطن من المشاركة في اختيار حاكمه واتخاذ القرارات الحاسمة التي تخص وطنه من خلال حق الانتخاب وبدون هذه المشاركة تصبح المواطنة شكلية لا أساس لها. وتحقق المساواة بين جميع المواطنين من خلال اكتسابهم نفس الحقوق وقيامهم بنفس الواجبات دون التمييز في الوضع الاجتماعي أو المركز الاقتصادي او العقيدة السياسية أو الدين أو الجنس وهذا ما حققته الديمقراطية المعاصرة. وقد أظهرت الممارسة الديمقراطية دورا كبيرا في توسيع مفهوم حقوق المواطنة اعتبر جون باتريك

إن المواطنة هي مفتاح لفهم الديمقراطية وكيفية عملها من خلال المدخل الديمقراطي الذي يؤكد على المبادئ التالية: احترام المواطن للآخرين

الخاتمة:

يعتبر عصرنا الحالي عصر تفعيل الديمقراطيات وحقوق الإنسان ولا طالما نادت الجمعيات الحقوقية بهذه الديمقراطية مادامت تشكل مقاسا لتقدم الأمم والشعوب والدول بمدى ما تحقق لديها من حرص على المشاركة السياسية والتأكيد على تمتع الإنسان بكامل حقوقه السياسية والمدنية و بالتالي تأكيد مفهوم المواطنة لديه في إطار ظهور مفهوم المجتمع المدني كوسيلة لضمان استمرارية الديمقراطية في ظل ممارسة الحقوق وحمايتها من قبل المؤسسات المدنية الخاصة التي تسعى دائما إلى تأكيد فعالية المجتمع المدني الذي يضمن لكل واحد ممارسة حقوقه وأداء واجباته من خلال مبدأ أساسي توجهه عملية المواطنة وترسيخ قيم الحكومة الديمقراطية.

مالك توفيق شليح

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

المراجع:

- 1- مي العبد الله، الإتصال والديمقراطية، دار النهضة العربية، بيروت، 2005، ص. 46.
- 2- مصطفى النشار، الحرية والديمقراطية والمواطنة، الدار المصرية السعودية، القاهرة، 2009، ص. 14.
- 3- المرجع نفسه، ص. 51.
- 4- مي العبد الله، مرجع سابق، ص. 48.

5- علي خليفة الكواري، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007، ص 37

6- حسين عبد الحميد احمد رشوان، الديمقراطية و الحرية وحقوق الانسان، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ، 2006 ، ص. 97

7- علي خليفة الكواري، مرجع سبق ذكره، ص. 11

8- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 35

9- احمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 20

10- المرجع السابق ، ص 28

11- سعد الدين ابراهيم، تاملات في مسألة الاقليات، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، دار سعاد الصباح، الكويت، 1991، ص 242

12- ارسطو، كتاب السياسة، تر لطفى السيد ، نشرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1991 ، ص 182

13- عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع السياسي ، النشأة التطورية واتجاهات الحديثة المعاصرة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001، ص. 71.

14- المرجع السابق، ص 183